رقم 2

أمر تنفيذي

إعلان حالة الطوارئ في مقاطعات برونكس، ودوتشيس، وكينغز، وناسو، ونيويورك، وأورانج، وبوتنام، وكوينز، وريتشموند، وروكلاند، وسوفولك، وسوليفان، وأولستر، وويستشستر، والمقاطعات المجاورة

حيث إنه، في 1 سبتمبر 2021 واستمرارًا بعد ذلك، تسبب منخفض ما بعد العاصفة الاستوائية "إيدا" في ظروف خطرة في ولاية نيويورك تشكل خطرًا وشيكًا على وسائل النقل العام، وخدمة المرافق، والصحة العامة، وأنظمة السلامة العامة داخل مقاطعات برونكس، ودوتشيس، وكينغز، وناسو، ونيويورك، وأورانج، وبوتنام، وكوينز، وريتشموند، وروكلاند، وسوفولك، وسوليفان، وأولستر، وويستشستر، والمقاطعات المجاورة.

وحيث إن العاصفة الاستوائية "إيدا" تسببت في هطول السيول والفيضانات. تتسببت هذه الظروف فيما يزيد على 31,300 انقطاع التيار الكهربائي، وسقوط الأشجار، وفيضانات محلية، وإغلاق الطرق، واضطرابات السفر، وإلحاق أضرار بالممتلكات العامة والخاصة في جميع أنحاء المناطق المتأثرة، حيث تواصل تشكيل تهديد على الصحة والسلامة العامة.

الآن، وبناءً عليه، أنا كاثي هوشول، حاكمة ولاية نيويورك، وبموجب السلطة المخولة لي بموجب دستور ولاية نيويورك والقسم 28 من المادة B-2 من القانون التنفيذي، أجد أن هناك كارثة لا تستطيع الحكومات المحلية المتضررة الاستجابة لها بشكل كافي. لذلك، فإنني أعلن بموجبه عن حالة طوارئ كوارث الولاية اعتبارًا من 2 سبتمبر 2021 داخل الحدود الإقليمية لمقاطعات برونكس، ودوتشيس، وكينغز، وناسو، ونيويورك، وأورانج، وبوتنام، وكوينز، وريتشموند، وروكلاند، وسوفولك، وسوليفان، وأولستر، وويستشستر، والمقاطعات المجاورة. يسري هذا الأمر التنفيذي حتى 2 أكتوبر 2021؛ و

علاوة على ذلك، وفقًا للقسم 29 من المادة 2-ب من القانون التنفيذي، أوعز بتنفيذ خطة الدولة الشاملة لإدارة الطوارئ وأصرح اعتبارًا من 2 سبتمبر 2021 لقسم الأمن الداخلي وخدمات الطوارئ، وقسم الشؤون العسكرية والبحرية، وإدارة الحفاظ على البيئة، وإدارة الإصلاحيات والإشراف المجتمعي، ولجنة الخدمة العامة، وإدارة العمل، ومكتب المتنزهات والترفيه والمحافظة التاريخية، ومكتب الخدمات العامة، وإدارة النقل، وهيئة الطريق السريع، ووكالات الدولة الأخرى حسب الحاجة، والصليب الأحمر الأمريكي باتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية ممتلكات الدولة ومساعدة الحكومات المحلية والأفراد المتضررين في الاستجابة والتعافي من هذه الكارثة، وتقديم مساعدات أخرى حسب الضرورة لحماية الصحة والسلامة العامة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الإعلان يفي بمتطلبات 49 C.F.R 390.23(a)(1)(A)، والذي يوفر الإغاثة من الأجزاء من 390 إلى 399 من لوائح سلامة ناقلات السيارات الفيدرالية (FMCSR). إن مثل هذه الإغاثة من FMCSR ضرورية لضمان قيام أطقم العمل بتنظيف الطرق الحيوية وتسريع حركة أطقم استعادة طاقة المرافق إلى ولاية نيويورك.

بالإضافة إلى ذلك، وبموجب السلطة المخولة لي بموجب البند 29 من المادة B2- الواردة في القانون التنفيذي بشأن تعليق العمل مؤقتًا بأي تشريع، أو قانون محلي، أو مرسوم، أو أمر، أو قاعدة، أو لائحة، أو أي جزء منها، لأي وكالة، أو تعديلها في أثناء الإعلان عن حالة الطوارئ في حالات الكوارث على مستوى الولاية، إذا كان الامتثال لذلك من شأنه أن يمنع اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع حالة الطوارئ في حالات الكوارث أو يعيقها أو يؤخرها، أو إذا كان ذلك ضروريًا لتقديم المساعدة أو العون في مواجهة هذه الكارثة، فإنني بموجب ذلك أعلق العمل مؤقتاً بالقوانين التالية اعتبارًا من تاريخ الأمر التنفيذي وحتى 2 أكتوبر 2021:

- القسم G-97 من قانون مالية الولاية، بالقدر اللازم لشراء الطعام والإمدادات والخدمات والمعدات أو تقديم أو تقديم خدمات مركزية مختلفة لمساعدة الحكومات المحلية والأفراد المتضررين والكيانات الأخرى غير الحكومية في الاستجابة والتعافي من حالة الطوارئ الكوارث؛

- القسم 112 من قانون مالية الولاية، بالقدر الذي يتفق مع المادة الخامسة، القسم الأول من دستور الولاية، وبالقدر اللازم لإضافة عمل ومواقع ووقت إضافي إلى عقود الولاية؛

- القسم 163 من قانون مالية الولاية والمادة C-4 من قانون التنمية الاقتصادية، إلى حد السماح بشراء السلع والخدمات والتكنولوجيا والمواد الضرورية دون اتباع عمليات الإشعار القياسية وعمليات الشراء؛

- القسم 136-a الواردة في قانون تمويل الولاية، بالقدر اللازم للجمع بين خدمات التصميم والبناء في عقد واحد و/ أو للحصول على خدمات فحص التصميم والبناء؛

- القسم 38 (1) و(2) و(3) من قانون الطرق السريعة بالقدر اللازم للتصريح بمنح عقود الطوارئ؛ و

- الأقسام 375 و385 و401 من قانون المركبات والمرور إلى الحد الذي يكون فيه إعفاء المركبات المسجلة بشكل صحيح في ولايات قضائية أخرى من متطلبات تسجيل المركبات والمعدات والأبعاد ضروريًا للمساعدة في التأهب والاستجابة لحالة الطوارئ.

وعلاوةً على ذلك، فإنني أعدل بموجبه مؤقتًا، للفترة من تاريخ هذا الأمر التنفيذي حتى 2 أكتوبر 2021، القوانين التالية:

- القسم 24 من القانون التنفيذي؛ المادتان 104 و 346 من قانون الطر ؛ الأقسام 1602 و 1630 و 1640 و 1650 و 1660 من قانون المركبات والمرور؛ البند 14 (16) من قانون النقل؛ المادتان 6-602 و17-1706 من قانون القرى؛ البند 20 (32) من قانون المدن العام؛ القسم 91 من قانون المدن من الدرجة الثانية؛ المادة 19-107 (2) من القانون الإداري لمدينة نيويورك؛ والقسم 107.1 من العنوان 21 من قوانين نيويورك وقواعدها ولوائحها، بالقدر اللازم لتزويد الحاكم بسلطة تنظيم حركة المرور وحركة المركبات على الطرق والطرق السريعة والشوارع.

صدر تحت توقيعي وختم الولاية الخاص في مدينة ألباني في اليوم هذا الثاني من شهر سبتمبر من العام ألفين وواحد وعشرين.

صدر عن الحاكم

سكرتير الحاكم